كيف تستطيع مصر أن توفر حاجاتها من اللحوم

« نشرنا فى العـــدد الثانى لسنة ١٩٥٦ الآراء التى عرضت فى الندوة الزراعيـــة التى دعت إليها جمعية خريجى المعاهد الزراعية فى ١٣ مارس ١٩٥٦ ، وكان من بينها ما يراه الدكتور حيـــدر عون فى علاج هذه المشـــكلة ، ونظرا إلى وقوع بعض أخطاء مطبعية ، فاننا نعيد نشره الآن مصححاً فيما يلى :

مشـــكلة إنتاج اللحوم ، هى مشـــكلة الثروة الحيوانية . . . وتدل التقديرات التى قدرت وذكرت فى هـــذه الندوة على أن متوسط نصيب الفرد فى العام هو ١٠ كيلو جرامات من اللحم و ١٢٠ رطلا من اللبن . وهـــذا فى ذاته يدل على أن هذا يعتبر الحد الأدنى لمستوى المعيشة فى البلاد المتمدنة . ومن الطبيعى أن تـــكون هذه الثروة مرتبطة بكمية الغذاء الحيوانى الناتج فى مصر .

والغذاء الناتج فى مصر يتراوح بين ٣٠ و٣٢ مليون طن من البرسيم ، ومليون وربع من العلائق المركزة ، وثلاثة ملايين وربع طن من الأتبان .

وحسب تغذية الحيوانات الحالية فى فصل الشتاء يتضح أن التغذية الحالية يمكن أن تـــكلف ٢٥ مليوناً من الأطنان من البرسيم ، أى أن هناك فائضاً يمكن توفيره بحسن سياسة إنماء البرسيم واستغلاله يتراوح بين ٥ و ٧ ملايين من الأطنان ، أما فى الصيف فإنه إذا حسبت تقديرات تغذية الحيوانات على أساس معدل التغذية فى الشتاء فى مصر كانت تغذية الحيوانات ثلاثة ملايين عليقة مركزة ، ومليون ونصف مليون عليقة أتبان ، أى أن عندنا فى مصر أتباناً زائدة تعادل نحو مليونى طن يسرف فى استعمالها بدلا من القدر المساوى من العليقة المركزة الذى تفتقر إليه مصر .

وهذا الوضع يحدد إمكان التوسع فى حمولة الأرض ، وحمولة الأرض كما نعلم هى فى المتوسط ٢٩٠٦ رءوس من الماشية الكبيرة و١٦٥٠ من الماشية التى فى دور النمو لكل فدان .

وهذه الأرقام فى حد ذاتها تحدد مدى إمكان التوسع فى رقعة الأرض ، وبالتوسع فى حمولة الأرض على هذا الأساس وعلى أساس الكفاية فى البرسيم لا يمكن أن تزيد الحمولة عن ٢٥٪ من القدر الحالى ، وهذه الـ ٢٥٪ فى حدود المعدلات الحالية للاستهلاك لا يمكن أن تكفى زيادة السكان أكثر من ١٧ سنة قادمة على المستوى الغذائى الذى نحن فيه اليوم .

فمثل هذا الوضع فى ثروة ينتج لبناً ولحماً بقدر قليل يحتم علينا أن نحتفظ بالتوازن بين الإنتاجين ، وهذا ينشىء سؤالا خاصاً بالاستيراد : هل يمكن أن نسد كفاية مصر أو تظل كفاية مصر من اللحوم تعتمد على الاستيراد ؟ وهذا تعارضه بعض الآراء . أولا ـ لأن الثروة الحيوانية تنتج لحماً وتنتج لبناً ، وهذا اللبن ينتج غذاء رئيسياً لسكان مصر وهو الجبنة القريش التى هى غذاء أكثر الفلاحين المصريين ، فإذا قللنا الرقعة الزراعية التى تمد الثروة الحيوانية باللحم ، فمعنى هذا أيضاً أننا سنحرم البلد من إنتاج اللبن وهو مادة غذائية هامة .

وثانياً ـ إذا اعتمدنا على استيراد اللحوم من الخارج وأردنا أن نضع محصولا آخر من المحاصيل الزراعية وليكن القطن ـ وإن كنا نعرف أن القطن فى بعض الأوقات يرتفع سعره جداً ـ فى هذه الحالة يمكن أن نحصل على عملة أجنبية كبيرة نستورد بها لحماً ، ولكن إذا تصادف بعد إنماء محصول القطن والانتهاء من إنتاجه وجنيه أن هبط سعره هبوطاً عالمياً لكان معنى ذلك أننا سنخسر من الناحيتين ، ناحية العملة الأجنبية ، وعدم تمكننا من الحصول على اللحوم ذات السعر الكبير فى العالم كله .

والناحية الثالثة ـ أن الاستقرار الداخلى أساسه المواد التموينية ، فكلما توفرت المواد التموينية كان هذا أجدى على البلد فى استقرارها ، والناحية الرابعة أن إنتاج اللحوم عملية تشبه عملية التصنيع ، أى أننا نعطى للحيوان الصغير مواد خاما هى المواد الغذائية لإنتاج اللحم ، ومن المسلم به أن أرخص أنواع الإنتاج لأى بلد هو ما تنتجه محلياً ، لا التى ينتجه الغير بأجور عمال وتكاليف أخرى ثم يبيعها بسعر كبير ، ثم إننا نحتاج إلى السماد الناتج من هذه الثروة الحيوانية للبلاد . وقد قلنا إن التوسع فى الأرض لا يسد حاجتها بالمستوى الذى درجنا عليه .

وهو مستوى ١٠ كيلو جرامات و ١٠٠ رطل لبن تقريباً فى العام ، وفى هذه الحالة لا بد أن نتجه لتحسين الأنواع أولا ، وتهيئة الظروف الغذائية والصحية التى تسمح لنا بأن نرتفع بالإنتاج ثانياً ، وأن ننظم هذه الثروة فى استهلاكها ، فلا نبقى منها إلا ما يبلغ أقصى حد فى إنتاجه ، فمثلا ماشية اللبن يرفض منها ما يقل إنتاجه من اللبن ويمكن إحلال آخر محله يكون أعلى إنتاجاً .

هذا وأهم ملاحظة فى مصر أن الإنتاج من المواشى سواء أكان ذكراً أم أنثى يذبح قبل أن يصل إلى الحد الأعلى لمتوسط النوع ، فمثلا العجل البقرى يذبح قبل أن يبلغ وزنه الذى أراه أنا شخصياً وهو ٢٢٠ أقة أى ٢٦٤ كيلو جراما .

والعجل الجاموسى هو مصدر كبير جداً من مصادر اللحم ، فنحن نذبحه صغيراً جداً ، ثم نقول بعد ذلك إنه ليس عندنا لحم ، مع أننا يمكننا أن نحوله إلى نوع من اللحم الصغير المائل للحم الكندوز يزن نحو ٢٥٠ أقة قائمة ، وبذلك تزيد كمية اللحم اللبنى إلى أربعة أمثاله ، هذا إذا أمكننا أن نحمى هذا العجل من سكين القصاب ٤٥ يوماً هى مدة الرضاعة ثم تربيته إلى سن عامين كما يربى العجل البقرى .

وهذ الإجراء لا يحمى العجل الجاموسى الصغير أو اللبانى الرضيع فقط ، بل يحمى العجلة الجاموسية الرضيع التى يذبحها الجزار خفية ويتيسر له بيع لحومها لأن هذا النوع من اللحم معروض لديه فى دكانه .

ولو نظرنا إلى مقطوعية الماشية المصرية لوجدنا أنها تتكون من :

٤٠٪ من اللحم البقرى .
٢٧٪ من أنثى البقرى الجاموسى النتاج فى أطوار النمو .
١٨٪ من العجول البقرى الكبيرة .
١٤٪ من اللبانى (ذكور الجاموسى) .
١١٪ من العجول التى دون السن .

وهذا التقدير طبعاً حسب بعد مراجعة الاحصاءات المختلفة ، وإذا نظرنا إلى نسبة ما يذبح من الإناث الجاموسى الكبيرة لوجدنا أنها ١٢,٥٪ بينما هى من البقرى نحو ٣٠٪ والعكس صحيح بالنسبة للحيوانات الصغيرة ، يعنى أن عجلات الجاموسى الراضعة يذبح منها نحو ٣٠٪ بينما يذبح من العجلات البقرى ١٢,٥٪ فى العام الأول من سنها .

وإذا أمكننا أن نعدل عن طريقة الذبح وحمينا الذكور والإناث فى طور النمو إلى أن تصل إلى أعلى مستوى من اللحم لأمكننا أن نضيف إلى المقطوعية الحالية حوالى ٨٠٪ من مقدارها ، وهذه الـ ٨٠٪ تتكون من جزءين: جزء من العجول الجاموسى الذكور الرضيعة التى نمت إلى سن عامين ليضيف ٥٠٪ من المقطوعية وجزء آخر من الإناث التى كانت ستذبح ونسبتها ١٧٪ لتعطينا ٣٠٪ زيادة فى المقطوعية ، وبذلك نضيف ٨٠٪ إلى المقطوعية العامة .

وهذه السياسة تستلزم ناحية واحدة هى تشجيع الأفراد على أن يمارسوا هذا الإنتاج ويربحوا منه . والشىء الملاحظ اليوم أن أغلب المربين قد انصرفوا عن تربية الماشية فلا يجد الفلاح أمامه طريقاً غير عرض حيوانه فى السوق فيتلقفه الجزار لشدة حاجته إلى اللحوم ، بل إنه بجوار المجازر الحكومية الآن توجد أسواق لتجارة الإناث لا الذكور ، وهذا يقتضى منا أن نشجع التربية وأن نيسر للمربى أن يربى ، وأول مشكلة تواجهه الآن هى التسعيرة الحية ، فالتسعيرة الحية للحيوان القائم ١٣ قرشاً للأقة ، وهذا سعر غير عملى اطلاقاً . ولا يتعامل به أى شخص فى مصر ، فالأسواق تبيع اليوم بثمن ١٨ قرشا و١٩ للأقة ، والجزار يشترى بهذا السعر بالذات .

فالمربى يربى ويضطر للبيع بسعر ١٣ قرشا ، إذا ماجوبه بالإجراءات التموينية التى يلجأ إليها الجزار كلما أمكنه ذلك ، ويجب فى هذه الحالة أن نلغى هذه التسعيرة ولا نرفعها ولا يجوز رفعها ، والشىء العملى الواجب هو أن تلغى هذه التسعيرة لأن أى رفع لها سيحدث هزة ارتفاعية فى الأسعار لن يفيد منها أحد ويقع غرمها على المستهلك وحده .

هذه هى أول نقطة يجب أن نفكر فيها ، والنقطة الثانية هى تيسير توزيع الأعلاف الصيفية كالكسب . وهناك بعض أفراد يمكنهم أن يأخذا حاجتهم من الكسب ، لأنهم يملكون أكثر من ١٥ رأسا ، أما الآخرون فيشترون الكسب من السوق السوداء . والذى أعلمه أنه يباع حالياً بـ١١ جنيها للطن ، والنقطة الثانية أن الفلاح بطبيعته فى بعض المواسم تصادفه بعد انتهاء الغذاء الموجود لديه ظروف عسيرة فى زراعته وفى قلة المال الذى لديه ، وفى قلة غذاء حيوانه ، فيلجأ إلى بيع

الحيوان الذى لديه ، وهذه الحالة يجب أن نحاول علاجها ، فبدلا من أن نوصل الحيوان إلى يد الجزار لكى يذبحه نوجهه إلى جهة الإنتاج ، وجهة الإنتاج يجب أن تكون اتجاهاً تعاونيا أكثر منه اتجاها فرديا . والاتجاه التعاونى موجود فى الإصلاح الزراعى والمناطق التى بها فلاحون ، وفى الوقت نفسه يمكن توجيه هؤلاء الفلاحين إلى تنظيم جمعية تعاونية يشتركون فيها بطرق مختلفة سواء أكانت مالية ، أو بإمكانياتهم الزراعية أو الحيوانية .

ويمكن جداً أن يوجه المنتفعون فى أرض الإصلاح الزراعى إلى تكوين جمعية تعاونية لهم يتعاونون فيها على تربية عجول تسمين جماعية ويكون أساس اشتراكهم فيها وحدة من الأرض الزراعية وهى ربع فدان يزرع محصول علف طول السنة على أن يمول من صندوق هيئة الإصلاح بصفة دين يستهلك فى مدى ٥ سنوات وبهذا الإجراء يمكن جداً أن تنهض تربية الحيوان نهوضاً كبيراً ، ويذكرنا هذا بنظام المشاركة الذى كان موجوداً قبل قيام الثورة ، والذى كان الفلاح يستغل فيه لصالح رأس المال ، وهذا المشروع بالذات يمكن الفلاح من الحصول على جميع ناتج حيوانه بعدأن يأخذ الإصلاح الزراعى حسابه ، وقد سبق لى أن قدمت مشروعا كهذا للجهة المختصة .

والشىء الآخر أنه يمكن أن ينشأ بجوارهذا مشروع آخر للتسليف على حيوانات النمو أساسه نفس السياسة المتبعة فى المشروع الذى قدمته الآن ، على أن يقوم باستلام العجول والعجلات من الفلاح الذى يحتاج إلى المال نظير استلامه مبلغا يتراوح بين ٥٠ و ٧٥ ٪ من ثمن حيواناته ، وتربى هذه العجول على أن تباع فى نهاية الموسم ثم يصرف لصاحب الحيوان باقى الثمن وأغلب الربح بعد احتجاز المصاريف وجزء من الربح لحساب المشروع .

والنقطة التى أعتقد أنها أساسية فى تنمية الثروة الحيوانية لتوفير اللحوم هى ـ كما قال السيد الوزير وكما قال إخواننا ـ أنه يجب تنشيط سوق اللبن ، لأن سوق اللبن هو السوق الوحيد الذى يجعل الثروة الحيوانية ذات قيمة وفائدة مادية ، ولهذا اعتقد أنه كلما تمكن الفلاح فى الجمهورية المصرية من أن يتصرف فى لبنه بقريته تيسر لكل فلاح أن يستغل الثروة الحيوانية ويزيد من الإنتاج ، وفى هذه الحالة يمكننا أن نوفر الثروة الحيوانية .